الفصل السادس

التعامل مع الواقع المعاصر

obeikandl.com

لعل أهم ما ينبغي التأكيد عليه وإيضاحه هو ما يرتبط بعلاقة منهج الطرح الإسلامي بالواقع المعاصر ، والأخير يعني الظرف أو الحالة المعاشة . وواقع المجتمعات الإسلامية مشحون بمتغيرات ومستجدات كثيرة ومتنوعة ، وقد جاء هذا المنهج خصيصاً للتصدي لتلك المتغيرات والمستجدات ومعالجتها بإبراز وجهة نظر الإسلام إزاءها ، ومن ثم احتواؤها واستيعابها .

ولا شك في أن لكل عصر متغيراته ومستجداته التي ترتبط بقضاياه وإشكالياته ، ومن ثم فالاختلاف بيّن بين عصر وآخر في طبيعة القضايا والإشكاليات ، وإذا كان الأمر كذلك فينبغي أن يتبع اختلاف المتغيرات والمستجدات وتباين القضايا والإشكاليات من عصر إلى آخر اختلاف المفكرين الباحثين المجتهدين الذين يعكفون على درس وتحليل تلك المتغيرات والمستجدات والقضايا والإشكاليات ، ثم معالجتها بما يضاهيها من أصول وقواعد مستنبطة من المرجعيات الإسلامية ثم استيعابها واحتواؤها .

إن الزمن الذي نعيش فيه والواقع الذي نحياه يزدحمان بالمتغيرات والمستجدات التي تنتج العديد من المسائل والإشكاليات ، وتتسم تلك المتغيرات والمستجدات بالجدة والغرابة ، وما ينتج عنها من مسائل وإشكاليات يتسم بالتعقيد والاختلاف مع قيمنا ومبادئنا ، ويتمثل السبب الرئيسي وراء ما تقدم في اندماج العالم وتوحده مكانياً وسهولة وسيولة العلاقات بين أجزائه .

إزاء ما أوضحنا من تطورات وتداعيات عمت العالم أجمع لم نملك وسيلة أو منهجاً للرد عليها ، فهي حديثة ، وما لدينا من وسائل ومناهج قديم بالي ، وهي معقدة ومتشابكة ، وما لدينا من وسائل وأدوات بسيطة قاصرة ، وهي تملك أدوات وآليات عدوانية مدمرة ، وما لدينا من مناهج لا يقوى على الرد لسطحيته وضحالته .

إننا في حاجة ماسة إلى علماء مجتهدين يقدمون طرحاً يشبه ما قدمه أسلافنا الأولون ، لقد انبرى هؤلاء الأوائل للتصدي للمتغيرات والمستجدات وما نتج عنها من مسائل وإشكاليات من خلال مناهج عميقة وجادة تعاطت مع تلك المتغيرات والمستجدات فاستوعبت مسائلها واحتوت إشكالاتها .

ولكن لماذا لم يقدر لنا النجاح في التعاطي مع المتغيرات والمستجدات ؟ واستيعاب مخلفاتها من الإشكاليات والمسائل مثلما فعل سلفنا الصالح ، الثابت أن أولئك المجتهدين جاهدوا وكافحوا وثابروا وأبدعوا وقدموا طرحاً عميقاً قويماً رشيداً ، أما نحن فلم يقدّر لنا أن نجتهد أو نجاهد أو نكافح أو نثابر أو نبدع طرحاً يتواءم مع متغيرات عصرنا ومستجدات زماننا ويستوعب مسائلها ويحتوي إشكالاتها ، وصممنا على مواجهة تلك المتغيرات والمستجدات بطروحات أسلافنا ومناهجهم ، فبدا الفارق جلياً بين متغيرات ومستجدات كل عصر ، وبدا التباين واضحاً بين مناهج وأدوات كل زمان ، ولم تتمكن مناهج وأدوات أسلافنا من التعاطي والتفاعل مع متغيرات زماننا ومستجدات عصرنا ، كذلك كان من العسير علينا الاكتفاء بطروحاتهم فهي لا تصلح لزماننا وعصرنا بل تصلح للزمن الذي ظهرت فيه وتوائم العصر الذي جاءت لتواجه متغيراته ومستجداته .

إن أي منهج يقدّر لنا أن نصيغه أو نتوصل إليه لابد أن ننشئه إنشاءً بعقلنا ومن قوام وصلب قريحتنا ، ومن ثم يسهل عليه التعامل مع متغيرات زماننا ومستجدات عصرنا ، ولقد شئنا أن يكون هذا هو واقع منهج الطرح الإسلامي ، فقد صغناه ليوائم تلك المتغيرات ويناسب تلك المستجدات ، فهو أمثل أداة وأجدر وسيلة للتعامل مع الواقع المعاصر .

إن واقعنا المعاصر فريد في متغيراته غريب في مستجداته ، فما هي طبيعة تلك المتغيرات وحقيقة تلك المستجدات ؟ وما هي أشكالها ونماذجها ؟ وما هي خصائصها وسماتها ؟ وما هي الإشكاليات التي تخلّفها ؟ وماذا عن إشكالية كون المتغيرات والمستجدات حتمية من

حتميات التطور الإنساني ؟ وأخيراً ما هي طبيعة العلاقة بين المتغيرات والمستجدات وبين الإبداع والابتكار والإسهام الإسلامي ؟ .

إن منهج الطرح الإسلامي بوصفه منهجاً صيغ خصيصاً للتعامل مع الواقع المعاصر يتوجب عليه التعامل مع الجوانب المتغيرة في حياة الإنسان ، فتلك الجوانب تتسم دوماً بالتغير والتطور ، وتعد إحدى مفردات الواقع المعاصر ، والجوانب المتغيرة في الإنسان تضاف إلى المتغيرات والمستجدات ، وتحتاج إلى معاملة خاصة يأخذها المنهج في اعتباره .

ومن لزوميات تعاطي منهج الطرح الإسلامي وتعامله مع الواقع المعاصر أن يتولى مهمة غاية في الأهمية وهي خاصة بالأصول والقواعد وتتجسد في تعصير تلك الأصول والقواعد ، فكيف يتم ذلك ؟ وماذا يعني ؟ وما هي نتائجه الفعلية ؟ .

كذلك يتولى منهج الطرح الإسلامي مهمة تطوير نماذج وأدوات الحركة ، وهي بدورها إحدى مفردات الواقع المعاصر التي يتوجب على المنهج التعامل معه .

على المنهج إذن أن يتفاعل ويتعاطى مع متغيرات الواقع المعاصر ومستجداته ، وعليه كذلك أن يتعامل مع الأبعاد المتغيرة في الإنسان ، وعليه أن يتولى تعصير الأصول والقواعد ، وعليه أخيراً أن يتحمل تبعة تطوير نماذج وأدوات الحركة .

إن قيام منهج الطرح الإسلامي بكل ما تقدم للتفاعل مع الواقع المعاصر ليقدم الدليل القاطع الذي طالما احتاج المسلمون إلى تقديمه ليثبتوا أن الإسلام يملك نظاماً اجتماعياً بديعاً يتجاوز الشعيرة والنسك الذي أراد المرجفون أن يصرفوه إليها ويحبسوه بداخلها ، ليظل دوماً منعزلاً بعيداً عن واقع الحياة بدفقها المتجدد وتيارها الهادر .

في هذا الفصل نستعرض أوجه وأبعاد تعامل منهج الطرح الإسلامي مع الواقع المعاصر من خلال أربعة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : طبيعة المتغيرات والمستجدات .

المبحث الثاني : الأبعاد المتغيرة في الإنسان .

المبحث الثالث : تعصير الأصول والقواعد .

المبحث الرابع : تطوير نماذج وأدوات الحركة .

obeikandl.com

المبحث الأول

طبيعة المتغيرات والمستجدات

الشكل الأول من أشكال تعامل منهج الطرح الإسلامي مع الواقع المعاصر هو المتغيرات والمستجدات ، في هذا المبحث نقدم تحليلاً ضافياً عن هذه المتغيرات والمستجدات من خلال الآتي :

أولاً : ماهية المتغيرات والمستجدات :

❖ **المتغيرات :**

المتغيرات هي كل شيء أو أمر موجود أصلاً ، ثم تطرأ عليه أغيار ، أو تلحق به أعراض ، فتغير من مفرداته أو قوامه أو شكله ، بما لا يجعله يثبت على حالة واحدة ، ومن هذا التعريف يمكننا تحديد ما يلي :

ـ المتغير هو شيء أو أمر ، والشيء محسوس مادياً أي تدركه الحواس والجوارح ، والأمر مدرك معنوياً أي يدركه العقل بمدلولاته دون قيام شكله أو تحديد هيئته أو جرمه .

ـ كذلك فالشيء أو الأمر موجود أصلاً وقائم فعلاً ، يسبق وجوده حدوث أو نشوء التأثير والتأثر الذي سيتلقاه من غيره ويتقبله ، والتغير أو التحول الذي سيبدو عليه .

ـ ثم إن الشيء أو الأمر يتعرض لتأثير شيء أو أمر آخر ، والتأثير هو فعل ذو قوة أو قدرة يفرزه ويباشره المؤثر ، ثم يضيفه أو يلحقه بالمتأثر .

ـ ثم إن الشيء أو الأمر المتأثر أي الذي تعرض للفعل ذي القوة أو القدرة ، يحمل خاصية القابلية لاستقبال ذلك الفعل والاستجابة له والتفاعل معه ، وهو ما يعرف بالتأثر .

ـ ثم تبدو نتيجة التأثير على الشيء أو الأمر الذي استقبل التأثير ، واستجاب له وتفاعل معه فيما يعرف بالأثر ، ويتعين الأثر في الوضعية الجديدة التي استحال إليها المتأثر ، تبدو هذه الوضعية في المكونات أو المفردات أو القوام أي الكيان العام ، كما تبدو في الشكل أو الهيئة أي المظهر ، والأثر يمكن تلمسه وقياسه مادياً وكمياً ، وإذا لم يتيسر التلمس أو القياس المادي الكمي فيمكن الإثبات بالطرق والأساليب المنطقية ، وببروز الأثر يطلق على الشيء أو الأمر " المتغير" .

ـ ما تقدم يعني أن المتغير لا يثبت على حالة واحدة ، فهو دائم التشكل والتغير ، ومن ثم اكتسب مسماه .

ـ ويبدو الأثر في عدة أشكال أو مظاهر :

□ الشكل الأول : التطوير أي انتقال المتغير من طور إلى آخر ، أو من حالة إلى أخرى حسب قوة التأثير واتجاهاته .

□ الشكل الثاني : التغيير أي جعل المتغير على غير ما كان عليه ، أي أُدخل عليه ما لم يكن فيه .

□ الشكل الثالث : التعديل أي التصحيح والتقويم من أمر الشيء بإخراجه من حالة إلى حالة أخرى تدفع به في اتجاه وضعه الأمثل وشكله المقبول وفق ما جاء من أجله .

❖ المستجدات :

المستجدات هي كل شيء أو أمر نشأ أو حدث على غير مثال سابق ، وللمستجد ثلاثة حالات : الحالة الأولى ، أن ينشأ أو يحدث مرتبطاً بغيره ، والحالة الثانية ، أن ينشأ

أو يحدث المستجد مترتباً على غيره ، والحالة الثالثة أن لا يرتبط المستجد بغيره ، ولا يترتب عليه .

ويرتبط المستجد بما يعرف بالإبداع والابتكار ، وهما لفظتان تعنيان إنشاء الشيء أو إحداث الأمر على غير مثال سابق أو غير مسبوق إليه

ثانياً : أشكال ونماذج المتغيرات والمستجدات :

ثمة ثلاثة أشكال أو نماذج أو أنماط من المتغيرات والمستجدات التي تجتاح العالم الإسلامي في الوقت الراهن ، ويمكن الإشارة إلى تلك الأشكال والنماذج في الآتي :

❖ **الشكل أو النموذج الأول : أشياء وأمور قديمة بدت في شكل مختلف :**

أشياء وأمور كثيرة بدت في العالم الإسلامي في الوقت الراهن بشكل مختلف ، وهذا الاختلاف بين وضعها القديم المألوف والمعروف ووضعها الجديد المستغرب هو سر ما بها من مشاكل وما تثيره من قضايا ، وهذا الاختلاف هو عينه الذي يحتاج إلى معالجة واحتواء واستيعاب ، وإيجاد نوع من الألفة بينه وبين المجتمعات الإسلامية بمرجعياتها وقيمها .

❖ **الشكل أو النموذج الثاني : أشياء وأمور قديمة جاءت إلى المجتمعات الإسلامية من الآخر :**

وهذا الشكل أو النموذج يقع في دائرة خاصة بين المتغيرات والمستجدات ، فهو متغير في ذاته ، ومن حيث منبعه الذي نشأ فيه وهو مجتمع الآخر ، أما بالنسبة إلى العالم الإسلامي فهو قد يعتبر مستجد لأنه لم يتواجد فيه من قبل ويعامل هذا الشكل أو النموذج

معاملة المستجد لأنه يحتوى ويستوعب بكامله حيث لا يوجد بخصوصه فارق بين حالة قديمة وأخرى جديدة .

❖ **الشكل أو النموذج الثالث : المستجدات الصريحة :**

وهذه أشياء أو أمور تنشأ أو تُستحدث في العالم الإسلامي ذاته أو في خارجه ثم ترد إليه ، وهي يجب أن تُحتوى أو تُستوعب بكاملها من خلال طروحات ورؤى وآراء إسلامية .

ثالثاً : خصائص وسمات المتغيرات والمستجدات التي تجتاح العالم الإسلامي في الوقت الراهن :

المتغيرات والمستجدات التي تجتاح العالم الإسلامي في وقتنا الراهن تتسم بسمات وخصائص تمثل سبباً رئيسياً فيما يترتب عليها وفيما تخلّفه من إشكاليات ومسائل تؤرق المجتمعات الإسلامية ، وتستثير الجهد الدائم والبحث المتواصل عن وسائل وآليات لاحتوائها واستيعابها وتلافي آثارها السلبية .

❖ **التغلغل في أشياء وأمور تبدو مثالية :**

لعل أول السمات التي تتسم بها المتغيرات والمستجدات التي يعاني منها العالم الإسلامي في وقتنا الراهن وتجدر الإشارة إليها بوصفها الأخطر والأدهى ، هي أن تلك المتغيرات والمستجدات تتغلغل في أشياء وأمور تبدو عليها أمارات المثالية والنموذجية ، ومن هنا فقد لا يفطن إليها أفراد المجتمعات الإسلامية ، بل ربما تعامل على أنها قيم ومبادئ ومثل ، ومن ثم يلتبس الأمر على أبناء المجتمعات الإسلامية ، وتبدو تلك المتغيرات والمستجدات غامضة ومبهمة ، ويصعب تفسيرها والفصل بينها وبين القيم التي تلبست بها إلا على المتخصصين الذين ينبغي أن يعكفوا على الأشياء والأمور التي تغلغلت فيها ويقوموا بعملية فرز واسعة النطاق .

❖ الكثافة وصعوبة التحليل :

كذلك تتسم المتغيرات والمستجدات بأنها تطرأ بشكل كثيف كقطع الليل المظلم ، فتأتي في حزم متراصة ومتداخلة ، بحيث يصعب الفصل بينها وإخضاعها للتحليل والتشريح والتفسير ، وهذا يؤكد على ما سبق وأوضحناه في البند السابق من أنها بذلك الوصف تحتاج إلى متخصصين لديهم المقدرة على اجتثاثها وتشخيصها بدقة حتى يمكن العمل على تقديم الرؤية الإسلامية بخصوصها .

❖ سرعة الحدوث والتأثير في المجتمعات الإسلامية :

إضافة إلى ما تقدم يُلاحظ أن المتغيرات والمستجدات ونظراً للظروف التي يمر بها العالم من توحد مكاني وسرعة في الاتصال ، تعبر حدود العالم الإسلامي بسرعة فائقة ، وتلتحم بمكوناته الثقافية والحضارية ، وتترك آثارها في تلك المكونات بنفس السرعة ، وذلك ناتج عن مواءمة الظروف الدولية السياسية والتقنية التي نتج عنها سرعة استجابة المجتمعات الإسلامية لتأثير تلك المتغيرات والمستجدات ، إضافة إلى أن العالم الإسلامي ليس لديه من القيم الإسلامية ما يمثل حائط صد في مواجهة تلك المتغيرات والمستجدات .

❖ العمومية والشمول لكافة أمور الحياة :

كذلك من خصائص المتغيرات والمستجدات أنها تعم كافة أمور الحياة من سياسية واقتصادية وثقافية وحضارية وإدارية واجتماعية ، كما أنها تشمل علاقات الإنسان وتفاعلاته داخل المجتمع ، وبذا فهي تحيط بالإنسان في المجتمع الذي يعيش فيه وتحاصره من كل الاتجاهات ، ولا فكاك أمامه إلا من خلال نسق من القيم يستطيع بموجبه ترسيخ ذاته الحضارية ومنطقه الثقافي .

❖ الارتباط العضوي بحتميات التطور الإنساني :

ومن الخصائص الخطيرة والحساسة كذلك التي تتسم بها المتغيرات والمستجدات التي تجتاح العالم الإسلامي في الوقت الراهن ما يكمن في الارتباط العضوي بين هذه المتغيرات والمستجدات وبين حتميات التطور الإنساني ، فمعلوم أن التطور الإنساني يتم عبر متغيرات ومستجدات تنقله من دورة تاريخية إلى أخرى من دورات التاريخ ، وهذه الدورات تندس في ثناياها المتغيرات بكافة أشكالها وتوجهاتها والمستجدات بجميع نماذجها وصورها ، وتختلط جميعها على أنها حتميات التطور الإنساني ولزوميات الترقي البشري ، وتجتاح كافة المجتمعات ومنها الإسلامية بهذه الكيفية وتحت هذا الستار الإنساني العالمي ، ومن ثم يصبح من الصعب أن يفطن إليها إلا المتخصصين الذين يتخولونها بالتحليل والتشريح والتفسير الدقيق .

رابعاً : الإشكاليات التي تخلّفها المتغيرات والمستجدات :

إذا كان ما تقدم هو واقع المتغيرات والمستجدات وتشخيص خصائصها وسماتها ، فما هي إذن الإشكاليات التي تخلّفها داخل المجتمعات الإسلامية وتثير قلاقل وفتناً لا حصر لها ، يمكننا الإشارة إلى تلك الإشكاليات في الآتي :

❖ الغرابة على المجتمعات الإسلامية :

مما لا شك فيه أن ثمة حالة من الاغتراب بين المتغيرات والمستجدات وبين المجتمعات الإسلامية كمرجعيات وقيم وأفكار وسلوكات ونماذج وأدوات حركية ، وهذه الحالة تجعل المجتمعات الإسلامية تعاني من انعدام التجانس والسلاسة في التفاعلات الاجتماعية .

❖ عدم القبول والرفض من المجتمعات الإسلامية :

يعقب الإشكالية السابقة إشكالية أخرى تتبلور في عدم قبول قطاع عريض من المجتمعات الإسلامية للمتغيرات والمستجدات الوافدة ورفضها بشكل مطلق ، وهذا الموقف من المجتمعات الإسلامية يجزئها إلى أجزاء تختلف حول قبول أو رفض تلك المتغيرات والمستجدات ، ويظل المجتمع المسلم يعاني من الانقسام على نفسه ، ولا يجبر ذلك إلا علماء الأمة الذين يقدمون الطروحات والرؤى التي تمثل القول الفصل والإجابات الشافية على تلك المنغصات .

❖ التناقض والتصادم مع مكونات المجتمعات الإسلامية الثقافية والحضارية :

الغرابة وعدم القبول والرفض تقود جميعها إلى التناقض والتصادم بين المتغيرات والمستجدات وبين المكونات الثقافية والحضارية للمجتمعات الإسلامية ، سواء كانت هذه المكونات ذات هوية إسلامية أو ذات هوية قومية محلية ، وهذا التصادم يقود بدوره إلى حالة من الخلط وعدم وضوح الرؤية داخل المجتمعات الإسلامية ، ينعكس في الغالب على المنطق الثقافي الإسلامي والذات الحضارية للإسلام ، فيبرزهما على أنهما الأضعف ، ويضعهما في حالة دفاع دائمة عن النفس .

❖ التخريب داخل المجتمعات الإسلامية :

كذلك تخلّف المتغيرات والمستجدات نوعاً من التخريب داخل المجتمعات الإسلامية وهذا التخريب ينال القيم والسلوكات والأفكار والعادات والتقاليد وينشأ هذا التخريب كنتيجة للصراع الذي أشرنا إليه لتونا بين المتغيرات والمستجدات وما تحمله من قيم وأفكار وبين المكونات الثقافية والحضارية الإسلامية ، ويتعمق هذا المعنى إذا أدركنا أن قطاعات عريضة من المجتمعات الإسلامية تستسلم للقيم والأفكار التي ترد في ثنايا المتغيرات

والمستجدات ، وتكون النتيجة النهائية هي إفراغ كثير من القيم الإسلامية من محتوياتها ومضامينها السامية الخالدة .

❖ **الفصل التعسفي بين المجتمعات الإسلامية ومرجعياتها :**

وفي نهاية المطاف نصل إلى أهم النتائج وأشدها خطورة على الإطلاق ، وهي المتعلقة بالفصل التعسفي بين المسلمين ومرجعياتهم التي تهتز ثقتهم بها ويستبدلونها في كثير من الأحيان بالمتغيرات والمستجدات التي تروي ظمأ الكثيرين غدق التقدم المزعوم والمدنية الزائفة ، والتقليل من شأن المرجعيات الشرعية الإسلامية في العالم الإسلامي حقيقة واقعة يلمسها القاصي والداني وهي التي دفعت المسلمين إلى ما هم فيه الآن من تمزق وضياع ! .

خامساً : إشكالية كون المتغيرات والمستجدات حتمية من حتميات التطور الإنساني :

والآن ننصرف إلى مناقشة إشكالية عويصة في هذا السياق ، وهي الإشكالية المتعلقة بكون المتغيرات والمستجدات تمثل حتمية من حتميات التطور الإنساني ، وهذه حقيقة لا مراء فيها ، وهذه الحقيقة تفرض معها أمراً يعد من قبيل المسلمات ، وهو أن المجتمعات الإنسانية جميعاً بما فيها المجتمعات الإسلامية لابد أن تقبل بالمتغيرات والمستجدات حتى يمكنها أن تسير في ركب التطور والتقدم ، وإلا فستنقطع بها السبل وتظل نهباً للتخلف ! .

بالفعل المتغيرات والمستجدات هي إحدى حتميات التطور البشري ، ولا يمكن للمجتمع الإنساني أن يتطور أو يرتقي إلا بها ، ولعل قراءة سريعة للتاريخ الإنساني أو لإحدى حقبه تقدم الدليل على صحة هذه المسلّمة وأنها لا تزال على سالف عهدها من الاستقامة والصواب ، فالتاريخ الإنساني يتكون من حلقات متشابكة ، وكل حلقة بمثابة حقبة أو دورة ، والدورة التاريخية قوامها وصلبها المتغيرات والمستجدات ، وبدونها يظل التاريخ

راكداً لا يتحرك ، وكأن المتغيرات والمستجدات هي المحفزات والمحركات التي تبث في التاريخ الدينامية والحيوية ، فيندفع تياره متدفقاً هادراً .

وإذا جاز التسليم بأهمية وحتمية المتغيرات والمستجدات لحركة التاريخ الإنساني وتطور المجتمع البشري وانتقاله من طور إلى آخر ، فلا يجوز في ذات الوقت أن نغفل التسليم بمسلمة أخرى ملازمة للمسلمة السابقة ومفادها أن المتغيرات والمستجدات تنقل المجتمع الإسلامي من طور إلى آخر، ولكن ذلك التطور لا يعني دوماً سمو الرقي ومثالية التطور ، إذ ربما نقلت المتغيرات والمستجدات المجتمع البشري من طور رفيع القيم سامي المبادئ والمثل إلى طور آخر لا قيم فيه ولا مبادئ بل انحطاط ورذائل ، وخلاصة القول مما تقدم أن المتغيرات والمستجدات لا تمثل قيمة في حد ذاتها ولا تقود بالضرورة إلى الفضيلة بالرغم من أنها تحرك المجتمع الإنساني وتنقله من طور إلى آخر أو من وضعية إلى أخرى .

إن المتغيرات والمستجدات وفق ما قدمنا من تحليل هي تغييرات في حد ذاتها ولكنها ليست دوساً في اتجاه القيم الإنسانية السامية التي تتفق مع الفطرة السوية ، وكثيراً ما تختلف تلك المتغيرات والمستجدات مع المرجعيات والقيم الإسلامية ، ومن ثم تبقى المتغيرات والمستجدات من المسائل التي تحمل في ذاتها وفي علاقاتها بما يحيط بها كثيراً من المتناقضات والتفاعلات ذات العلاقات الجدلية التي تحتاج إلى المعالجة الدقيقة المتأنية والتحليل الموضوعي العميق .

وإذا كان ما تقدم هو شأن المتغيرات والمستجدات وواقعها ، فلا يمكن رفضها أو التهوين من شأنها ، وذلك لأهميتها وحيويتها بل وحتميتها ، ثم لأنها مفروضة على الناس والمجتمعات ، لابد أن يعايشوها حتى يستشعروا الحياة ، ولكن هل هذا يعني أن تلك المتغيرات والمستجدات شر لابد منه ! .

فالعقل المسلم بحصافته وما يتحصن به من قيم وما ينطلق منه من مرجعيات لا يرفض المتغيرات والمستجدات بل يستوعبها بالطرح القويم ويحتويها بالرؤية العميقة الصائبة ، ثم إنه سيكون هو ذاته مصدراً للمتغيرات والمستجدات ، ولكن كيف ! .

سادساً : العلاقة بين الإبداع والابتكار والإسهام الإسلامي وبين المتغيرات والمستجدات :

سؤال منطقي يفرض نفسه في هذا السياق مفاده : هل علماء المسلمين بمنأى عن المتغيرات والمستجدات ؟ وهنا يمكن القول بأن ما يقدمه علماء المسلمين من إبداع وابتكار هو من قبيل المتغيرات والمستجدات ، ولكنه يفترق جوهرياً عن المتغيرات والمستجدات المنتشرة في العالم والتي سبق الحديث عنها في الآتي :

❖ المتغيرات والمستجدات النابعة من الواقع الإسلامي مستنبطة من مرجعياته ومحصنة بقيمه ، ومن ثم فهي تسدى إلى كل أنحاء العالم بثقة واطمئنان ، لأنها معلومة المنطلقات خالدة سامية المقصد والغاية .

❖ المتغيرات الأخرى المنتشرة في العالم هي متغيرات ومستجدات دخيلة وعدوانية ومخربة ، فهي واردة من الآخر ، تحاكي قيمه وأفكاره ، وتتسم بالعدوانية والرغبة الجامحة في استفزاز الآخر والإساءة إليه والتعدي على قيمه وممتلكاته الثقافية والفكرية ، ومن ثم فهي مخربة وتستهدف العبث بقيم الآخر وممتلكاته والتعامل معها باستخفاف واستهتار وعدم اكتراث .

المبحث الثاني

الأبعاد المتغيرة في الإنسان

على غرار المتغيرات والمستجدات التي تناولناها في المبحث السابق ، تأتي الأبعاد المتغيرة في الإنسان بوصفها أحد المؤشرات الذي يؤشر إلى تعامل منهج الطرح الإسلامي مع الواقع المعاصر ، حيث أن تلك الأبعاد تمثل إحدى جوانب ذلك الواقع فكيف ينظر منهج الطرح الإسلامي إلى تلك الأبعاد وكيف يتعامل معها ؟ ما هي طبيعة تلك الأبعاد ؟ وما مدى علاقتها بالواقع المعاصر ؟ فيما يلي التفصيل :

أولاً : حول بعدي الإنسان الثابت والمتغير :

تتوزع النفس البشرية على بُعدين متقابلين ، أحدهما ثابت يحمل سمات الإنسانية الخالدة ، والآخر متغير يختلف من شخص إلى آخر ، ويمكن تفصيل ذلك من خلال ما يلي :

❖ **البعد الثابت في الإنسان :**

البعد الثابت في الإنسان يتصل بالجوانب الروحية التي تتصل مباشرة بجوهر الإنسان الذي يحوي القيم والمبادئ الخالدة الأبدية التي أودعها الله في الإنسان ، وهذا الجانب له وجود في كل إنسان ، إلا أنه يضيق ويتسع من إنسان لآخر وفق صلاح الإنسان وتقواه وإتباعه للقيم وتمسكه بالفضائل .

وثمة علاقة عضوية وثيقة بين البعد الثابت في الإنسان ذي المحتوى القيمي والمضمون الروحي الأخلاقي وبين المرجعيات الشرعية الإسلامية وما تحويه من أصول وقواعد وأسس لها طابع الرسوخ والثبات والخلود والأبدية والسمو والرقي والمثالية ، وهذه العلاقة

العضوية الوثيقة تفيد بأن الإنسان مهما كان وضعه الأخلاقي ينحدر نحو التدني والانحطاط إلا أنه يظل يحتفظ بداخله ببذور الخير الكامنة في البعد الثابت من نفسه المتصل بالقيم والأخلاق والفضائل ، وعليه فكل إنسان يحتفظ بداخله باستعداد للاتجاه نحو القيم والفضائل ، وهذا يتصل بالبعد الثابت في نفسه ، وإلى جانب ذلك الاستعداد يحتفظ باستعداد مماثل للاتجاه نحو الرذائل والشرور ، إلا أن أساس الإنسان وفطرته السوية التي فطر عليها هي الاتصال المباشر بالقيم والمبادئ والمثل والفضائل .

وفي ذلك قال الحق تبارك وتعالى " إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفورا "[1] ، وقال أيضاً " وهديناه النجدين "[2] ، وقال كذلك " ونفس وما سواها ، فألهمها فجورها وتقواها "[3] ، وقال عز من قائل " فأما من أعطي واتقي ، وصدق بالحسنى ، فسنيسره لليسري ، وأما من بخل واستغني ، وكذب بالحسنى ، فسنيسره للعسري "[4] .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إن الطفل يولد علي الفطرة وأبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه " .

وعليه فالإنسان جبل علي الفطرة السوية التي تتصل بالروح والقيمة والفضيلة ، وبعد ذلك يبدأ في اكتساب ما يخرجه عن تلك الفطرة من الأفكار السيئة والمعتقدات الفاسدة والسلوكات الشاذة غير السوية ، وتبقي الفطرة التي جبل عليها الإنسان هي الأساس الراسخ الثابت في حياته المتصل بروحه التي هي من روح الله ، وهذا الأساس يتصل بمرجعيات الإسلام الخالدة .

---

1. سورة الإنسان : ٣ .
2. سورة البلد : ١٠ .
3. سورة الشمس :٧ و٨ .
4. سورة الليل : ٥ : ١٠ .

❖ البعد المتغير في الإنسان :

أما البعد المتغير في الإنسان فهو العرض الزائل الذي يغلّف الجوهر ، وهو مجموعة من الأشياء المادية والأمور المعنوية مثل متطلبات الجسد واحتياجاته المادية ورغباته الغريزية ، ومثل الأفكار العقلية الوضعية التي تتبع الهوى والشهوة من متطلبات واحتياجات ورغبات غريزية ، وهذه الأشياء المادية والأمور المعنوية دائمة التغير والتقلب والتبدل وفق الزمان وحسب المكان .

وعلاقة البعدين ببعضهما تأخذ ثلاثة أشكال : الشكل الأول أن يتغلب البعد الثابت المتصل بالقيم والفضائل على البعد المتغير المتصل بالماديات فيهمل الجانب المتغير تماماً ، وتنحو الحياة منحى غير إنساني أقرب إلى المخلوقات المسخرة ، وهذا الشكل يقود إلى حالة غير طبيعية ، الشكل الثاني أن يتغلب البعد المتغير المتصل بالماديات والعوارض على البعد الثابت المتصل بالقيم والفضائل ، فيهمل الجانب الثابت تماماً وتنحو الحياة منحى غير إنساني أيضاً أقرب إلى الحيوانات التي تقودها الغريزة ، وهذا الشكل هو الآخر يقود إلى حالة غير طبيعية ، ومن ثم فالشكلان المتقدمان يعتبران نقيضين ، الشكل الثالث أن يتوازن البعدان الثابت والمتغير في الإنسان ، وهذه هي الحالة المثلى التي يقرها الإسلام ويرغّب فيها ويحث عليها ولا يرضى بسواها .

ثانياً : كيف يتم التعامل مع الأبعاد المتغيرة :

لما كانت الأبعاد المتغيرة في الإنسان هي الظاهرة المتقلبة المتحولة من حالة إلى أخرى فمعنى ذلك أنها هي الجديرة بالاحتواء والاستيعاب ، حتى تتناسب مع الزمان والمكان ، ويتم ذلك التعامل من خلال مرحلتين على النحو التالي :

❖ المرحلة الأولى : الفهم والاستيعاب والدراسة والتحليل :

تتمثل المرحلة الأولى في أن يتولى العلماء مهمة فهم تلك الأبعاد واستيعابها ودراستها وتحليلها ، وكل ذلك يمهد للمرحلة التالية ، فهذه الأبعاد تختلف من مجتمع إلى آخر ومن مرحلة زمنية إلى أخرى ، فقد ترتبط الأبعاد المتغيرة في الإنسان في مرحلة زمنية معينة وفي مجتمع معين بإشباع الحاجات المادية ، وقد ترتبط بمسائل وأمور فكرية عقلية وقضايا جدلية ذهنية ، وقد ترتبط بمسائل نفسية وجدانية ، وكل صنف من هذه الأبعاد يحتاج إلى أسلوب معين وطريقة محددة في الاحتواء والاستيعاب ، ومعنى ذلك أن الأبعاد المتغيرة في الإنسان هي إحدى متغيرات العصر ومستجدات الزمن ولا يخلو منها أي مجتمع ولا سيما المجتمع المسلم .

وتحتاج الأبعاد المتغيرة في الإنسان عند دراستها إلى جهود علمية جادة ومكثفة وأساليب ومناهج أصولية ، فهي قد تخص علماء الاقتصاد ، وقد تخص علماء السياسة ، وقد تخص علماء الاجتماع والإدارة ، وقد تخص علماء النفس ، فكل هؤلاء معنيون بدراسة وتحليل هذه الأبعاد المتغيرة ، وعليه فالمفكر الباحث صاحب منهج الطرح الإسلامي عليه التعامل مع تلك الأبعاد ومن هذه المداخل والجوانب ، فهو يدرس احتياجات الإنسان ومتطلباته المادية ، ثم يدرس احتياجاته في ممارسة السياسة والإدارة ، ويدرس تأثير ذلك على نفسياته ومعنوياته ووجدانه .

وما من شك في أن تحليل ودراسة الأبعاد المتغيرة في الإنسان وبالشكل المشار إليه أعلاه يأخذ في الحسبان العلاقة بين هذه الأبعاد والأبعاد الثابتة ، حيث أن هناك تأثيراً متبادلاً بين البعدين ، وهذا التأثير يصل إلى وضعه الأمثل بالتوازن التام بين البعدين .

❖ المرحلة الثانية : الاستيعاب والاحتواء :

إذا كان التعامل مع الأبعاد الثابتة يتم عبر المرجعيات وما تحويه من أصول وقواعد وأسس ، فإن التعامل مع الأبعاد المتغيرة يتم عبر الجهد الإنساني المتمثل في الدراسة والتحليل ثم في الاستيعاب والاحتواء ، وإذا كنا قد تناولنا الدراسة والتحليل في مرحلة أولى فإن المرحلة الثانية تتمثل في الاستيعاب والاحتواء ، فكيف إذن يتم الاستيعاب والاحتواء ؟ إن الاستيعاب والاحتواء يتم عبر إشباع الحاجات المادية والوصول بها إلى نطاق الغنى ، ثم تحقيق الرغبة في الاستقرار والتوازن الفكري والعقلي والنفسي حتى تتحقق الحياة الطيبة ويقام مجتمع المتقين وهو المجتمع الإسلامي المثالي .

إن الاستيعاب والاحتواء للأبعاد المتغيرة في الإنسان يعني توجيه رسالة للغرائز والشهوات في شكل إشباع للحاجات ، ثم توجيه خطاب للعقل والفكر في شكل دعوة للحوار الذي يعقبه الاقتناع الذي لا يخلو من اتصال مباشر بالمرجعيات ومحتوياتها من الأصول والقواعد التي تساهم بدور فعال وحيوي في عمليات الحوار والإقناع والاقتناع ، ومعنى ذلك أن الأبعاد المتغيرة في الإنسان تشبع في قسط كبير منها من خلال المرجعيات والأصول والقواعد المتصلة بالأبعاد الثابتة في الإنسان .

إن الإسلام ومنطقه الثقافي المميز والمتفرد يقوم على إشباع الفكر والعقل مثلما يقوم على إشباع الحاجات والغرائز والشهوات ، وكل من هذه وتلك تدخل في صميم الأبعاد المتغيرة في الإنسان ، وعليه فالإسلام دين العقل والمنطق ، ولا يدع الإنسان نهباً للقلق وعدم الاستقرار وعدم الفهم بل يتخوله بالحوار والجدل حتى يطمئن قلبه وتقر نفسه وتهدأ جوارحه ، فالإشباع المادي ملازم إذن للإشباع العقلي والفكري ، وهذا وذاك يستوعبان ويحتويان الأبعاد المتغيرة في الإنسان .

إن الواقع المعاصر يتضمن المتغيرات والمستجدات ، ويتضمن كذلك الأبعاد المتغيرة في الإنسان ، وكل هذه المفردات تحتاج إلى الاستيعاب والاحتواء من خلال طروحات وآراء ورؤى ، تعالج كل مفردة بما يناسبها من مقدرات مادية أو طروحات فكرية ، إن المسلم في هذا الواقع يعاني معاناة شديدة من قسوة الأبعاد المتغيرة في ذاته ، وذلك بسبب المتغيرات والمستجدات بمواصفاتها وخصائصها التي سبق إيضاحها ، ويعاني كذلك من التمزق والقصور المتعمدين في فهم أصول وأركان العقيدة ، ويعاني أيضاً من غياب الطروحات والرؤى والآراء التي تعبر عن الإسلام بنقاء وشفافية .

لقد استحوذ البعد المتغير في نفس المسلم على كل اهتمامه واستفحل خطر هذا الاهتمام بدرجة باتت تشكل مرضاً اجتماعياً خطيراً داخل المجتمعات الإسلامية، إن الماديات أصبحت شغل المسلم الشاغل وفتنته التي فتنته عن أمور كثيرة في عقيدته ومرجعياته وأصوله الثابتة وقواعده الراسخة ، ولا تقل هذه الأبعاد المتغيرة في الإنسان في خطورتها وحساسيتها عن المتغيرات والمستجدات بالوصف الذي قدمناه .

obeikandl.com

المبحث الثالث

تعصير الأصول والقواعد

فيما سبق تناولنا المتغيرات والمستجدات وأردفناها بالأبعاد المتغيرة في الإنسان بوصفها جميعاً من مفردات الواقع المعاصر التي يعايشها ويتعامل معها منهج الطرح الإسلامي ، ثم نواصل في هذا المبحث الحديث عن مفردة أخرى من مفردات ذلك الواقع ألا وهي تعصير الأصول والقواعد ، وهذه المعادلة جديرة بالإيضاح ، وحرية بأن نبين كيف تم التعامل معها على أنها إحدى مفردات الواقع المعاصر بالرغم من أنها تتعلق بالأصول والقواعد وبالمرجعيات الإسلامية الثابتة الراسخة الخالدة أبداً ، وذلك من خلال ما يلي :

أولاً : المقصود بتعصير الأصول والقواعد :

نستطيع تعريف تعصير الأصول والقواعد على أنه عملية فكرية تهدف إلى تكثيف الضوء وتركيز الاهتمام على المرجعيات الإسلامية وما تحتويه من أصول وقواعد تعتبر هي أساس الطروحات الإسلامية التي تعالج المتغيرات والمستجدات ، ويبذلها علماء الأمة من أجل إلحاق تلك المرجعيات بأدوات وآليات تمكنها من التعامل مع عنصري الزمان والمكان ومن المتغيرات والمستجدات وتعالج قضاياهما وإشكالاتهما وتبطل مفعولهما وآثارهما على المرجعيات الإسلامية وعلى ما تحويه من أصول وقواعد وعلى الجوانب المتغيرة في حياة الإنسان ، ويمكننا تحديد عناصر هذا التعريف في الآتي :

❖ أن عملية تعصير الأصول والقواعد هي عملية فكرية ترتكز على إعمال الفكر والعقل عبر دراسات متأنية ومستفيضة للمرجعيات الإسلامية ومتوخية لروح العصر ، وهذه الدراسات تصدر عن علماء ثقاة يجمعون بين التعمق في المرجعيات الإسلامية من ناحية

والفهم والخبرة للقضايا والإشكاليات ذات الطبيعة المتطورة المتغيرة في كافة مناحي ومناشط الحياة من سياسية واقتصادية وإدارية وحضارية وثقافية .. إلخ من ناحية أخرى .

❖ أن تلك العملية الفكرية بالوصف المتقدم هدفها تكثيف الضوء وتركيز الاهتمام على المرجعيات الإسلامية لتجليتها وإبراز قيمتها وأهميتها وأفضليتها المطلقة على ما سواها من مرجعيات أخرى مردها العقل البشري ، ويعد هذا العنصر من أهم عناصر عملية تعصير الأصول والقواعد ، فالتركيز على تلك المرجعيات واستحضارها بشكل دائم يجعلها ملازمة للتطورات والمتغيرات والمستجدات ويضفي عليها روح العصر .

❖ ثم تبدو بعد ذلك أهمية الأصول والقواعد التي تحويها تلك المرجعيات وتعتبر هي الأساس في كل طرح أو رؤية تعبر عن وجهة نظر الإسلام إزاء المتغيرات والمستجدات التي تذخر بها الأيام ويعايشها المسلمون وتتطور بها حياتهم .

❖ إن الأصول والقواعد التي تمثل قوام المرجعيات الإسلامية التي يستنبطها العلماء ومن ثم يبنون عليها طروحاتهم في شكل مجهودات فكرية لها أهميتها في العملية الفكرية الخاصة بتعصير الأصول والقواعد .

❖ تبدو أهمية الطروحات الإسلامية في كونها تقترن بالمرجعيات الإسلامية لتتعامل مع آثار ونتائج عنصري الزمان والمكان والمتغيرات والمستجدات فتعالج قضاياهما وإشكالاتهما وتبطل مفعولهما وآثارهما على المرجعيات الإسلامية وعلى ما تحويه من قواعد وأصول وعلى الجوانب الثابتة والمتغيرة في حياة الإنسان ، ومن ثم تبدو المرجعيات الإسلامية في تفاعل وتعاطي مع تلك الآثار والنتائج بما يجعلها تبدو معاصرة ومتجددة دائماً .

ثانياً : آليات تعصير الأصول والقواعد :

تتمثل آليات تعصير الأصول والقواعد في آليتين على النحو التالي :

❖ الآليـــة الأولى : احتـــواء آثـــار ونتـــائج عنـــصري الزمـــان والمكـــان (المتغيرات والمستجدات) :

قد يكون من المواتي أن نتناول مسألة لعلها على درجة من الأهمية في هذا الموضع وهي المتعلقة بتأثير عنصري الزمان والمكان على الإنسان والعكس ، أي التأثير المتبادل بين الإنسان وعنصري الزمان والمكان ، وهنا يثار تساؤل محوري مفاده : من يؤثر في الآخر الزمان والمكان أم الإنسان ؟ إن ثمة علاقة متبادلة بين الطرفين يمكن إيضاحها في الآتي :

ـ جدلية العلاقة بين الإنسان والزمان والمكان : ثمة علاقة جدلية غريبة بين الإنسان من ناحية وعنصري الزمان والمكان من ناحية أخرى ، وعندما نستعرض هذه العناصر الثلاثة نجد أنها أهم عناصر الوجود ، فالإنسان فاعل رئيسي سخر الله له موجودات الكون لكي يعيش حياته كما أرادها له خالقه ، وبالتفاعل والتعاطي مع العنصرين الآخرين ، أما الزمان فهو عنصر النمو والتطور والفناء الذي يعطي الحياة طابعي الحركة والتفاعل ، وهما أهم خصائصها اللذان يمنحاها سمتها الأساسية وبسببهما حملت مسماها " الحياة " ، والمكان هو الحاوي الذي يحوي الموجودات ويمنحها فرصة التفاعل والحركة وممارسة مظاهر الحياة ، ويرتبط العناصر الثلاثة الإنسان والزمان والمكان عبر علاقة جدلية تقوم على أساسها الحياة .

ـ الإنسان صانع التغيير في الزمان والمكان (الفكر والسلوك) : وإذا تعمقنا أكثر في طبيعة العلاقة بين الإنسان وعنصري الزمان والمكان لوجدنا أن الإنسان هو صانع التغيير والفاعل الأساسي في عنصري الزمان والمكان ، حيث أن الزمان والمكان بذاتهما لا يتغيران ولا يغيران ، ولكنهما العنصران اللذان يتفاعل معهما الإنسان ويغيرهما ، فهما بمثابة المادة الخام التي يشكلها الإنسان ويُخرج منها دوماً أطواراً وأشكالاً جديدة ، فالإنسان إذن هو

الفاعل والمكان هو الذي يتم فيه الفعل والحركة والتفاعل ، أما الزمان فهو الذي ينقل الفعل والحركة من طور إلى آخر .

وثمة موضوعان أساسيان لفعل وحركة الإنسان تجاه الزمان والمكان ، الموضوع الأول هو الفكر ، حيث يتعاطى الإنسان ويتفاعل مع الأفكار والآراء والمعتقدات والظواهر ومن نتاج ذلك التفاعل ينتج الفكر والثقافة والعلم ، الموضوع الثاني هو السلوك ، حيث يتعاطى الإنسان ويتفاعل مع موجودات الكون ويتولاها بالتغيير والتعديل ، ومن نتاج ذلك التفاعل تكون الحضارة ، ومن ثم فإن نتاج تفاعل الإنسان مع عنصري الزمان والمكان يتجسد في الثقافة والحضارة اللتين تتواردان في دورات زمنية تاريخية .

ـ الإنسان صدى لتغييرات الزمان والمكان : وتكتمل هذه العلاقة الجدلية بين الإنسان وعنصري الزمان والمكان عندما نواصل تحليل التفاعل بين الطرفين ، ففي الجولة الأولى تمكن الإنسان من التأثير في الزمان والمكان فأنتج الثقافة وأخرج الحضارة ، ثم تأتي جولة ثانية يعود عنصرا الزمان والمكان بوضعهما الجديد فيؤثرا في الإنسان أيضاً فكره وسلوكه ، ويتلو ذلك جولة ثالثة يعمد فيها الإنسان إلى تغيير الزمان والمكان ، ثم لا يلبث أن يستجيب لتأثيرهما مرة أخرى وليست أخيرة ، وتستمر هذه العلاقة الجدلية التبادلية بين الإنسان وعنصري الزمان والمكان بين أخذ وعطاء ، تأثير وتأثر .

ـ احتواء آثار الزمان والمكان ومنعها من التأثير في محتويات المرجعيات الإسلامية : توصلنا إلى أن عنصري الزمان والمكان يملكان في وقت من الأوقات وفي لحظة تاريخية معينة ووضعية بذاتها التأثير في الإنسان فكره وسلوكه ، وهذه النتيجة قد تؤدي إلى إثارة سؤال مهم : هل يمكن لتأثيرات الزمان والمكان أن تمتد إلى المرجعيات الإسلامية وما تحويه من أصول وقواعد ؟ وللإجابة على ذلك السؤال ، نطرح سؤالاً آخراً فحواه : كيف يؤثر الزمان والمكان على محتويات المرجعيات الإسلامية من الأصول والقواعد ؟ يمكن

للزمان والمكان أن يؤثرا على المرجعيات الإسلامية وما تحويه من الأصول والقواعد من خلال ما يلي :

□ القِدم وعدم التواؤم : كما ذكرنا ، الزمان هو الذي يؤثر على الحياة ويصيب عناصر الوجود ومفردات الكون بالقِدم ، وقد يتوهم البعض أن الزمن يمد آثاره إلى الأصول والقواعد التي تحويها المرجعيات الإسلامية ويصيبها هي الأخرى بالقِدم ، وذلك يعني أنها لا تستطيع أن تلاحق التطورات والتغيرات التي يحدثها الزمان عندما يتفاعل ويتعاطى مع الإنسان من خلال العلاقة الجدلية - التي سبق وأشرنا إليها - ويبدو هذا التحليل منطقياً وكذا متوافقاً مع التفكير العقلي العرف ، إلا أنه عندما نضع الأمور في نصابها الصحيح ثم نتنبه إلى أهم خصائص المرجعيات الإسلامية وما تحويه من أصول وقواعد ، وهي المتعلقة بأن هذه المرجعيات تحمل في ثناياها ما يجعلها دائمة التجدد والتطور والتواؤم مع المتغيرات والمستجدات التي يحدثها الزمن ، عندئذ نجد أن عنصر الزمان في علاقاته مع المرجعيات الإسلامية وما تحويه من أصول وقواعد يصيبها بالقِدم ظاهرياً فقط أما فعلياً وجوهرياً فهي تظل متمتعة بحيويتها ونشاطها اللذين يجعلانها معاصرة مع أصالتها متجددة مع قدمها متطورة مع ثباتها وجامعة بين النشاط والحيوية والصلاحية والكفاءة .

بالإضافة إلى ما تقدم فإن المكان قد يشكل هو الآخر عنصر تأثير على المرجعيات الإسلامية وما تحويه من أصول وقواعد عندما أيضاً يظن البعض أن تلك الأصول والقواعد قد لا تتواءم مع بعض الأماكن ، ولكن واقع الأمر أنها تحمل من الخصائص ما يجعلها قادرة على التواؤم والتأقلم مع كافة البيئات .

□ الفكر البشري بديلاً كلياً أو جزئياً : إن تفاعلات الزمان والمكان مع الإنسان تؤدي إلى إفراز مخرجات أشرنا إليها على أنها الثقافة والحضارة ، والأولى تحوي أفكاراً بشرية قد

يرى البعض أنها يمكن أن تكون بديلاً كلياً أو جزئياً للمرجعيات الإسلامية وما تحويه من أصول وقواعد ، وهذه المعضلة يعاني منها العالم الإسلامي في الوقت الراهن عندما حدث صراع بين الثقافة الإسلامية المعتمدة على المرجعيات الإسلامية والثقافات الأخرى المستندة على الأفكار البشرية التي منبعها العقل الإنساني .

والآن ننطلق لنحدد الآلية الأولى الخاصة بتعصير الأصول والقواعد وهي المتمثلة في احتواء آثار ونتائج الزمان والمكان بالشكل الذي أشرنا إليه ، وذلك من خلال منع تأثيرهما من أن يمتد إلى المرجعيات الإسلامية وما تحويه من تلك الأصول والقواعد ، وهذه المهمة سوف يتولاها من هم أهل لها .

إن إبطال مفعول عنصري الزمان والمكان ومنع تأثيرها من أن يمتد إلى محتويات المرجعيات الإسلامية هو من صميم مهمة علماء الأمة ، التي تتوزع على محـــورين : الأول يتمثل في إبراز صلاحية وكفاءة الأصول والقواعد للتعامل مع المتغيرات والمستجدات ، والثاني يتجسد في عدم تمكين الفكر البشري من أن يشكل بديلاً يمكن أن يحل محل تلك الأصول والقواعد التي تقدمها المرجعيات الإسلامية لعلاج المتغيرات والمستجدات .

❖ الآلية الثانية : إبراز مقدرة المرجعيات الإسلامية على التعامل مع عنصري الزمان والمكان :

ثم ننتقل إلى تناول الآلية الثاني وهي المكملة للآلية الأولى ، وتتمثل هذه الآلية في إبراز مقدرة المرجعيات الإسلامية على التعامل مع عنصري الزمان والمكان ، وإبراز المقدرة إنما يعني تبيان وإيضاح أمر قائم ولكنه غير واضح ، أو تنبيه الأذهان إليه والمدارك لأنها عنه غافلة ، وذلك أن المرجعيات الإسلامية ــ وكما سبق وأوضحنا ــ هي بطبيعتها قادرة على التعامل مع عنصري الزمان والمكان ، ولكن تحتاج إلى من يتول أمر إبراز المقدرة وهم علماء

الأمة ، وعن كيفية إبراز مقدرة المرجعيات الإسلامية على التعامل مع عنصري الزمان والمكان ، فثمة وسيلتان نتحدث عنهما في الآتي :

ـ منع تأثيرات الزمان والمكان على الأبعاد الثابتة والمتغيرة في الإنسان من خلال تقديم طروحات تعالج المتغيرات والمستجدات ، ذكرنا فيما سلف أن لكل من الزمان والمكان وبعد تفاعلات معينة تأثيرات على الأبعاد الثابتة والمتغيرة في الإنسان ، وهذه التأثيرات إن هي إلاّ متغيرات ومستجدات ، ويمكن لعلماء الأمة من الجامعين بين الأصول والقواعد التي تحويها المرجعيات وبين علوم الحياة أن يقدموا من الطروحات والرؤى والآراء ما يستوعب تلك المتغيرات والمستجدات .

ولابد لتأثيرات عنصري الزمان والمكان أن تكون أشد تأثيراً على الجوانب أو الأبعاد المتغيرة في الإنسان ، فهي أقل صلابة وأكثر وأسرع استجابة لتلك التأثيرات ، ومن ثم فهي الأولى بالاهتمام والأجدر بتركيز الطروحات إلا أنه من جهة أخرى يمكن القول بأنه إذا كان ثمة تركيز وعناية من البداية بالأبعاد والجوانب الثابتة في الإنسان ، فإن ذلك سينعكس بدوره على الجوانب المتغيرة فيجعلها أكثر صلابة وأقل استجابة لتأثيرات عنصري الزمان والمكان .

ـ سد الفراغ التشريعي : إن مسألة الفراغ التشريعي وحكمة فرضه من الخالق سبحانه وتعالى لهي من أهم ما تتسم به المرجعيات الإسلامية وما تحويه من قواعد وأصول ، ومن أبلغ ما تتمتع به من مقدرة مطلقة على التواؤم والتكيف مع متغيرات ومستجدات الزمان والمكان .

والفراغ التشريعي يعني سكوت المرجعيات الإسلامية ممثلة في القرآن العظيم والسنة المطهرة عن قصد وعمد عن معالجة الكثير من الأمور وترك مهمة القيام بتلك المعالجة لأبناء الأمة

من النابهين الثقاة ، والملاحظ على هذه الأمور أنها متغيرة من زمن إلى آخر ، ومتبدلة من مكان إلى آخر ومن أقوام إلى آخرين ، كما أن هذه الأمور تتصل مباشرة بالجوانب والأبعاد المتغيرة في الإنسان ، كما تتصل كذلك بالأبعاد الثابتة ولكن بشكل غير مباشر .

والسكوت عن معالجة الفروع والمتغيرات والمستجدات بقواعد وأصول تتضمنها المرجعيات تعني بثوابت الأمور ورواسخ الأوضاع ، كما أنها لا تضع المتغير المتجدد في قالب ثابت بل تتركه ليعالج حسب زمانه ومكانه برؤية واجتهاد أهل الزمان والمكان ، فهم الأقرب منه والأفهم له والأقدر بالتالي على معالجته فالمرجعيات الإسلامية لو وضعت الفروع والمتغيرات والمستجدات في قوالب وأنماط وأطر وأضفت عليها صفات الثبات والاستمرارية ، كما هو شأن الأصول والقواعد ، لعاش الناس في كل العصور بعقول ومدارك أهل العصر الأول ، ولظلوا منجذبين إلى الأوائل ، ولعجزوا عن مواجهة المتغيرات والمستجدات التي تطرأ على عصورهم ، ولبدت المرجعيات الإسلامية بالفعل جامدة قاصرة على زمن بعينه ، ولأضحى المسلمون بالفعل في حيص بيص .

إن الفراغ التشريعي حكمة بالغة أراد بها رب الناس أن يُكسب المرجعيات الإسلامية على الدوام صفات التجدد والتواؤم والمعاصرة ، وأن يشرك الناس أنفسهم في صياغة وتشكيل الكثير من أمورهم وشؤونهم بما يتوافق مع الزمن الذي يعيشون فيه ، والمكان الذي يتواءمون معه ، حيث أنهم هم الأعلم بعد خالقهم بأمور دنياهم .

ومعنى ما تقدم أن المسلمين في كل زمان ومكان لديهم الصلاحية والحق الشرعي في التشريع ، ومقدرة المسلمين على التشريع نابعة من تآلفهم مع المتغيرات والمستجدات التي تقع في زمانهم وتفاعلهم معها ، إلا أن ما ينبغي التنبيه إليه والتأكيد عليه في هذا الموضع أن قيام المسلمين بالتشريع لسد الفراغ الحادث قصداً في المرجعيات الإسلامية يجب أن يتم في إطار الأصول والقواعد الواردة في تلك المرجعيات ، كما أن مهمة القيام به منوطة بمن لديهم

القدرة والمكنة العقلية والفكريـــة والخبرة العملية في كل مجال مـن المجـالات أو تخـصص من التخصصات .

وعليه بات قيام المسلمين بمـلء الفـراغ التـشريعي الخـاص بمـتغيرات الأمـور ومـستجدات الزمن بمثابة إبراز لمقدرة المرجعيات الإسلامية على التعامل مع الزمان والمكان ، وقـدرة مـا تحويه من أصول وقواعد على التفاعـل مـع المـتغيرات والمـستجدات ، فالأصـول والقواعـد الثابتة الراسخة التي لا تتغير تتعامل وتتفاعل مع المتغيرات والمستـــجدات الـتي يفرزهمـا الزمان والمكان من خلال آليات وأدوات ، وأصبحت المرجعيات تحمـل في ذاتهـا عنـصري الثبات والرسوخ والتجدد والتطور ، فالأصول والقواعد تعطيها الثبات والرسوخ ، والآليـات والأدوات تمنحهـا التجـدد والتطـور ، وانتهـت المرجعيـات الإسـلامية لأن تكـون أصـيلة معاصرة .

obeikandl.com

المبحث الرابع

تطوير نماذج وأدوات الحركة

عملية تطوير نماذج وأدوات الحركة من العمليات المعقدة والمهمة في ذات الوقت ، معقدة لأنها تشمل عمليات أخرى فرعية ومتداخلة ، ومهمة لأنها تسهم بدور أساسي في إكساب الظواهر الاجتماعية وحركة الإنسان في الكون سمة الأصالة المعاصرة ، وسنحاول في هذا المبحث متابعة عملية تطوير نماذج وأدوات الحركة في الظواهر الاجتماعية وحركة الإنسان في الكون ، وذلك من خلال ما يلي :

أولاً : ما هي نماذج وأدوات الحركة :

نماذج وأدوات الحركة هي الفاعل الرئيسي في الشق التطبيقي من الظواهر الاجتماعية ، وهذه النماذج والأدوات تتمثل في مجموعة من المحركات والمحفزات تتمثل في الآتي :

❖ رجال الحركة :

وهم الذين يتفرغون لنقل الإطار النظري الفكري للظواهر الاجتماعية إلى الطور التطبيقي ، وفي النموذج الإسلامي يكون رجال الحركة على وعي واستيعاب كاملين بكافة أصول وقواعد الظواهر الاجتماعية وحركة الإنسان في الكون في المرجعيات الإسلامية ، وهم في ذات الوقت على دراية وخبرة بعمليات التطبيق الفعلي الواقعي لتلك الأصول والقواعد ، ومن الأهمية بمكان تعمق رجال الحركة في البعدين معاً المكونين للظواهر الاجتماعية الأصول والقواعد والنماذج التجريبية ، فالأصول والقواعد تتطلب التبحر في المرجعيات الإسلامية في حين تستلزم النواحي التطبيقية الإطلاع على التجارب العملية ، إلا أن

اهتمام رجال الحركة الأصيل يظل منصباً على إحداث وتحديث الأنظمة والأبنية والتنظيمات وذلك بالمحاكاة أو بالابتكار .

❖ جهود رجال الحركة :

رجال الحركة بالوصف المتقدم يبذلون جهوداً كثيفة في إيجاد الأنظمة والأبنية والتنظيمات وهذا الإيجاد يتم وفق نهجين : النهج الأول ، يتمثل في المحاكاة أي تقليد ما هو قائم وفعال من الأنظمة والأبنية والتنظيمات المعمول بها في نماذج تجريبية معينة ، ولكنها تتواءم مع البيئة الإسلامية وتعمل وفق أصول وقواعد الظواهر الاجتماعية وحركة الإنسان في الكون ، وقد يقوم رجال الحركة بتكييف وأقلمة هذه الأنظمة والأبنية والتنظيمات مع البيئة الإسلامية ومع أصول وقواعد الظواهر الاجتماعية ، النهج الثاني ، يتجسد في ابتكار الأنظمة والأبنية والتنظيمات على غير مثال سابق إلا التوافق مع أصول وقواعد الظواهر الاجتماعية ، وأهم ما تجدر ملاحظته في هذا السياق هو أن كلا النهجين لابد أن يتواءم ويتناسب مع البيئة الخاصة بالمجتمعات الإسلامية بما تحويه من متغيرات وما تكتنفه من مستجدات ، ولعل هذه هي أهم سمات نماذج وأدوات الحركة ، وهي في ذات الوقت أعظم مهامها وأمثل أهدافها ومقاصدها بالنسبة للظواهر الاجتماعية في المفهوم الإسلامي .

❖ الأنظمة والأبنية والتنظيمات :

من المحركات المهمة في نماذج وأدوات الحركة هي الأنظمة والأبنية والتنظيمات ، فالأنظمة عبارة عن نماذج متكاملة تحوي في ثناياها مقومات أو أجزاء تقوم بينها علاقات وتفاعلات تكسب النموذج صفة النشاط والحراكية ، ويسعى النموذج إلى تحقيق أهداف معينة ، ويستخدم في سبيل ذلك آليات ووسائل محددة ، ولكل ظاهرة من الظواهر

الاجتماعية نظامها الخاص بها ، فالنظام السياسي هو المتعلق بالظاهرة السياسية ، والنظام الاقتصادي هو الخاص بالظاهرة الاقتصادية ، والنظام الاجتماعي هو المعني بالظاهرة المجتمعية .

أما الأبنية فهي هياكل تنظيمية تتولى تنفيذ مهام النظم التابعة للظواهر الاجتماعية والقيام بوظائفها وتحقيق أهدافها ، مثل الحكومة والجهاز الإداري والوزارة وكلها أبنية تتدرج من حيث الحجم والأهمية ، وهي تتواءم مع طبيعة الظواهر الاجتماعية في المنظور الإسلامي .

والتنظيمات بمثابة ترتيبات وإجراءات للممارسة النوعية ، فهي ضوابط للسلوك ترسم مسارات الحركة لنماذج وأنماط سلوكية معينة تتعلق بممارسة الجماعة المسلمة لأمور الحياة بشكل عام كما وردت في الأصول والقواعد التي تحويها المرجعيات الإسلامية .

ثانياً : كيف يتم تطوير نماذج وأدوات الحركة ؟ :

نماذج وأدوات الحركة من شؤون الإنسان ومن أمور دنياه التي يجوز له أن يصرفها ويطورها كيفما شاء وبما يتواءم مع ظروف حياته وتطوراتها المستمرة – وقد سبق لنا وأوضحنا – أن هذه النماذج والأدوات تمثل الجانب التطبيقي العملي من الظواهر الاجتماعية ، وإذا كانت المرجعيات الإسلامية قد حرصت على الاهتمام بالأصول والقواعد الخاصة بتلك الظواهر فتضمنتها وأوضحتها بدقة وتفصيل ، فقد تركت نماذج وأدوات التطبيق والممارسة لابتكار الناس واجتهادهم وخلقهم ، وكما يبتكر الإنسان النماذج والأدوات ويوجدها فهو كذلك يطورها وينقلها من حالة إلى أخرى أكثر كفاءة ومقدرة على مواصلة عملها ، ويتخولها دوماً بالتطوير والتعديل والتقويم .

إن دور الإنسان وعمله المنوط به القيام به فيما يتعلق بنماذج وأدوات الحركة يتراوح بين الإنشاء والإحداث لهذه النماذج والأدوات وبين التطوير والتعديل للقائم الفعال منها ، وإذا

كان الإحداث والإيجاد المبدئي أمراً مفروغاً منه لأنه معروف بالأساس فإن ما ينبغي إيضاحه في هذا الموضع هو كيفية التطوير والتعديل لما هو قائم وفعال .

إن تطوير ما هو قائم وفعال يعني إدخال التحسينات والتعديلات عليه لزيادة كفاءته وصلاحيته كي يتمكن من أن يؤدي مهامه ويقوم بوظيفته كما هو مخطط له ومرسوم لأن الزمان قد حمل من التغييرات والتطويرات ما لا يقدر للأدوات والنماذج إدراكها بدون تلك التعديلات والتحسينات ، ومن ثم فإن التطوير يعني الاستجابة لتأثيرات الزمان والمكان وزيادة الكفاءة والصلاحية لتتم الممارسة والحركة على أكمل وجه .

مما تقدم نستخلص أن تطوير نماذج وأدوات الحركة في المجتمع والحياة يتصل مباشرة بالممارسة في الظواهر الاجتماعية من أجل ترقيتها وإحراز أهدافها ، ثم هو كذلك يرتبط عضوياً بمتغيرات الزمان والمكان حيث يستوعبها ويحتويها ويستثمر تأثيراتها الإيجابية ويتلافى السلبية .